رسالة من فومزيلا ملامبو-نجوكا، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

ما زلنا لا نعلم الحجم الحقيقي للعنف ضد المرأة، إذ أدت الخشية من الانتقام، وتأثير عدم تصديق النساء بهذا الشأن، والوصم الذي تعاني منه الناجيات من العنف –وليس مرتكبيه– إلى إسكات أصوات ملايين الناجيات من العنف وحجب الحجم الحقيقي لهذه التجارب الفظيعة التي تظل النساء يعانين منها.

وفي الفترة الماضية، عملت الناشطات والناجيات، إلى جانب الحركات العالمية من قبيل "#MeToo" (#وأنا_أيضًا")، و "#TimesUp" (#انتهى_الوقت)، و "#BalanceTonPorc" و "#NiUnaMenos" و "#HollaBack!" و "#TotalShutdown" على تحويل العزلة المفروضة على الناجيات إلى حركة أخوات عالمية. وتعمل تلك الناشطات والحركات على إخضاع مرتكبي العنف للمساءلة، والكشف عن انتشار العنف على المستويات جميعها، من المكاتب القيادة الرفيعة وحتى المصانع. وتضع هذه الحركات العالمية حاليًا مجموعة من المطالب بشأن المساءلة واتخاذ موقف، وتطالب بإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات.

وقد حددت الأمم المتحدة موضوعًا للاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والمبني على النوع الاجتماعي لهذا العام، وهو "لون العالم برتقاليًا: #اسمعني" (#HearMeToo). والهدف من ذلك هو تكريم هذه الأصوات وتضخيمها، سواء أكان صوت زوجة في بيتها، أو طالبة تتعرض لإساءة على يد معلمها، أو سكرتيرة في مكتب، أو امرأة رياضية، أو ولدًا في تدريب لحرفة تجارية، ومن ثم جمع هذه الأصوات عبر المواقع والقطاعات ضمن حركة تضامن عالمية. وهي دعوة للاستماع للناجيات وتصديقهن، وإنهاء ثقافة الصمت، ووضع الناجيات في مركز الاستجابة. يجب أن يتغير التركيز من التشكيك في مصداقية الضحايا نحو السعي إلى إخضاع مرتكبي العنف للمساءلة.

ويساعدنا تحدث النساء علنًا عما عانين منه على تكوين فهم أفضل للمدى الذي جعل من التحرش الجنسي أمرًا طبيعيًا، أو حتى تبريره بوصفه جزءًا لا مناص منه في حياة المرأة. كما أن الانتشار الواسع لهذه الظاهرة، بما في ذلك ضمن منظومة الأمم المتحدة، ساعد على جعلها تبدو ظاهرة ثانوية، أو شيئًا يوميًا مزعجًا يمكن تجاهله أو تحمله، والاقتصار على الإبلاغ عن الحالات الفظيعة فقط. يجب أن تنتهي هذه الحلقة الخبيثة.

لذا فإن حملة "#اسمعني " هي دعوة مهمة كذلك لأجهزة إنفاذ القانون. فمن الخطأ الشديد ألا يواجَه الغالبية العظمى من مرتكبي العنف ضد النساء والفتيات أي عواقب. ولا يجري إبلاغ الشرطة سوى عن عدد قليل من الحالات؛ ويؤدي عدد أقل من ذلك إلى توجيه اتهامات، وفي النهاية لا تصدر إدانات سوى بجزء يسير منها. يجب على أجهزة الشرطة والقضاء أن تتعامل مع البلاغات بجدية، وأن تولي الأولوية لسلامة الناجيات ورفاههن، مثلًا من خلال توفير عدد أكبر من الشرطيات للتعامل مع النساء اللاتي يبلغن عن تعرضهن للعنف.

ويجب أن تُقِر القوانين بأن التحرش الجنسي هو شكل من أشكال التمييز ضد المرأة، وانتهاك لحقوق الإنسان، ويعبران عن اللامساواة ويعيدان حدوثها ، وهو يحدث في العديد من ميادين الحياة، من المدرسة إلى مكان العمل إلى الأماكن العامة وعلى شبكة الإنترنت. وإذا وفرت القوانين حماية للنساء في أماكن العمل الرسمية وغير الرسمية وللعاملات الأشد ضعفًا، من قبيل اللاتي يعتمد أجرهن على البقشيش من الزبائن، فستتوفر فرصة أفضل لتلك العاملات كي يتحدثن علنًا عن الإساءات، وكي تُسمع أصواتهن. ويمكن لأصحاب العمل أنفسهم وفي البلدان كافة أن يحققوا تأثيرًا حاسمًا من خلال قيامهم من تلقاء ذاتهم بفرض معايير السلوك التي تعزز المساواة بين الجنسين وعدم التسامح إطلاقًا مع الإساءات.

وتقف هيئة الأمم المتحدة للمرأة في طليعة الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، وذلك من خلال العمل الذي نقوم به، ابتداء من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة الذي استفاد منه أكثر من 6 ملايين شخص في العام الماضي، ومرورًا بمبادرة 'تسليط الضوء' المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والتي تبلغ قيمتها 500 مليون يورو، وهي أكبر استثمار على الإطلاق في جهود القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في العالم، وانتهاءً بعملنا المعني بتحقيق مدن آمنة وأماكن عامة آمنة. وإضافة إلى ذلك، نحن نعمل ضمن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة للتصدي للتحرش الجنسي والانتهاكات الجنسية في أماكن عملنا نحن.

وفي هذا العام، نحن نهدف، وبالتعاون معكم، إلى دعم جميع النساء اللاتي ما زالت أصواتهن لا تُسمع حتى الآن.